إطلالة

khaled_news@hotmail.com
خالد العرافة

شكراً للواء العلي

قبل العيد بأيام تطرقت من خلال زاويتي الأسبوعية إلى ضرورة تكثيف التواجد الأمني في المجمعات التجارية خلال عطلة العيد ووجهت النداء إلى الوكيل المساعد لشؤون الأمن العام اللواء عبدالفتاح العلي الذي نرفع له العقال على تجاوبه الفوري، حيث شاهدنا تواجد رجال الأمن في الأسواق وخلق جو من الاستقرار لجميع مرتادي تلك المجمعات بالإضافة إلى السيطرة على الوضع رغم كثافة الجموع الشبابية التي دائما ما يكون تواجدها سببا مباشرا في اندلاع شرارة المشاجرات.

ولكن ولله الحمد الخطة الأمنية فرضت نفسها وأثبتت نجاحها والدليل على ذلك تواجد اللواء العلي على أرض الميدان بلباسه العسكري يتجول داخل المجمعات للاطمئنان على سلامة الإجراءات رغم أنه ليس يوم عمل وإنما إجازة رسمية، ولكن هذا الشي يدل على حرصه الدائم وتفانيه في عمله، هذا الأمر جعل جميع الأسر يقضون أوقاتهم بأمان بعيدا عن الاستهتار الذي يحصل للأسف من بعض الشباب الذي نشاهده دائما خلال العطل والإجازات.

كذلك لا يفوتني أيضا الإشارة إلى ما قام به محافظ الفروانية الشيخ فيصل المالك ونزوله إلى أحد أكبر المجمعات في المنطقة للاطمئنان على الوضع وهذا الشيء يسجل لمعاليه حيث نتمنى أن يقوم باقي المحافظين بجولات داخل أروقة محافظاتهم والاستماع للأهالي وحل مشاكلهم فكل الشكر لوزارة الداخلية على سرعة الاستجابة.

أخيرا.. سبق أن تطرقت إلى قضية أفرع التموين في المحافظات الست التي تصاب أجهزتها بالشلل التام بوجه المستهلكين كل يوم سبت بحجة تعليق النظام ودون أي رد فعل يذكر من قبل وزارة التجارة كما أن بعض أفرع التموين قبل إجازة العيد بيومين اعتذرت من عدم توافر بعض المواد الغذائية الأساسية، ولا نعلم ما هو السبب ومن هو المستفيد، حيث كان الأولى بوزارة التجارة أن تسد احتياجات الأهالي من مواد التموين بشكل مستمر من خلال الفروع المنتشرة بدلا من حرمان الناس من نصيبهم الشهري مع الإسراع في حل مشكلة عطل الأجهزة المضحك الذي أصبح عذرا لا يقبل به أحدا ومنا إلى وزير التجارة.

كلم

@mahd_alzubi
محمد الزعبي

المربع

ثمة أسس كثيرة وقواعد شتى لعمارة الأوطان وبناء الإنسان، ومنذ بدء التجربة الإنسانية الشاملة في تشييد الحضارات الممتدة والمقصورة لم تتبدل هذه القواعد، وإنما ظلت كما هي وإن دخل عليها التطور مثل غيرها، لكنها تشبثت بأصلها لكونها تحمل في طياتها الفاعلية كقاعدة مجردة ثبت نجاحها مرارا عبر عشرات العقود، وعاينت الطبقات الحاكمة عبر التاريخ مدى إسهامها الكبير في تثبيت أركان الحكم واستمرارية الدولة، وتوافر هذه القواعد لا يعني بحال خلود الدولة وديمومتها، فقد قضت سنة الله تعالى في كونه أن لا بقاء لأحد، لكنها سبب لنجاح الأمم حتى يأتي عليها أمر الله الذي لا مرد له، ومن دونها يصبح الفشل واقعا والزوال محتما والأمر لله تعالى من قبل ومن بعد.

إحدى هذه القواعد التي عليها مدار النجاح وربما التفوق على بقية الحضارات هو عامل الثراء ومدى توافر المال وقوة الاقتصاد الذي يجلب معه رغد العيش ومن ثم ركون الناس إلى الدعة والهدوء والرضا عن الحكم، وهو الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى استقرار الدولة وانصرافها إلى استكمال بنائها الداخلي والتفرغ لمواجهة الأخطار الخارجية إن وجدت يدعمها في ذلك سلامها البيني ومتانة جبهتها الداخلية، ففقر الدول يمنع من نجاحها وربما يكون عدوا لاستقرارها لأن العامة من الناس تريد دوما ضحية ولو بريئة لاستفراغ سخطها على أوضاعها الداخلية الرديئة وتنشد التغيير لمجرد التغيير لا لأجل أوضاع أفضل.

أحد أهم إخفاقات الدول- حتى مع توافر الثراء الفاحش- الإدارة غير الفاعلة والتي تضع الأمور في غير نصابها، فالإدارة المترنحة تضيع المال ولا تحسن حمايته عبر استخدامه الاستخدام الأمثل، كما أنها تستخدم الأشخاص الذين هم على شاكلتها فيهدمون جهود البناة السابقين ويتسارع تدهور الدولة، وعلى ذلك فالإدارة الناجحة هي التي تعرف تمام المعرفة ما الناس بحاجة إليه في معاشهم ومن ثم العمل على جعله واقعا حتى قبل أن يطالبوا بذلك، والأهم من هذا كله أن تحافظ على الأموال العامة التي هي عصب الدولة وحياة أفرادها من امتداد الأيدي إليها واستثمارها في مواضعها الصحيحة، واستعمال المؤهلين من الأشخاص من ذوي الخبرة والكفاءة ونظافة اليد.

القوانين الواضحة الصريحة والتي توافق متطلبات العصر وتلامس روح المدنية وتكون نافذة على الصغير والكبير وتجعل مصالح الدولة تسير تلقائيا بتناغم وسلاسة وتحفظ النظام هي من القواعد المتينة لبناء الدول وحضاراتها، لذا نجد عند استعراضنا لتاريخ الحضارات السابقة المزدهرة كالإغريقية والرومانية والإسلامية وحتى الهمجية منها كالمغولية أنها وضعت قوانين تسير عليها ودساتير ترجع إليها لأنها الفيصل عند الاختلاف وتعارض المصالح، كما أنها تمنع من السلطة المطلقة والتي هي بالضرورة مفسدة مطلقة، فضلا عن أنها تحارب الاستبداد والاستئثار بالأموال إذا ما صيغت الصياغة الجامعة والمانعة، وأعني هنا القوانين التي تقوم على المصلحة العامة لا أهواء الأفراد المتبعة والتي هي على النقيض من مسمى الدولة.

سياسة الثواب والعقاب سياسة أثبتت نجاحها على مدى التاريخ الإنساني الطويل، فالمثاب يدعوه الثواب إلى المزيد من العمل والإخلاص والتفاني، والعقاب يمنع من تسول له نفسه الخروج عن الطريق السوي وخيانة الأمانة، والتساهل في الأخذ بهذه السياسة يعني جعل المخلص والخائن سواء وبالتالي تخاذل المخلص وربما إفساده وتعني أيضا ترك الحبل على الغارب ليفعل الخائن ما يشاء، والتداعيات الخطيرة للتساهل مع المذنب وعدم تقدير جهود العامل المخلص أوضح من أن تذكر أو حتى يشار إليها لكنها بلا ريب تذهب بالدولة وريحها وتغدو قبلة للخائنين وملعبا للفاسدين من العالمين.

هذه القواعد يكمل بعضها بعضا وترتبط ارتباطا وثيقا فيما بينها، فالإدارة الناجحة على سبيل المثال تجلب معها الرخاء، وتحسن وضع القوانين وتجعل من سياسة الثواب والعقاب شعارا لها، ولك أن تشمل الإدارة المترنحة بنقيض الأشياء المذكورة آنفا، كما يحسن القول من أن أسس النجاح في إدارة الحضارات والدول كثيرة، والحديث هنا مقتصر على بعض من أهمها.

الحرف29

Waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

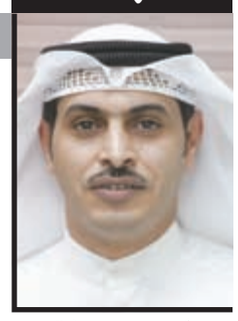

مليونير.. وفقير.. و«ميت حي»

من يعمل في الصحافة يعلم يقينا أن عالم الدهشة لا حدود له، بل ويؤمن بأن أكثر من نصف قصص ألف ليلة وليلة كانت حقيقية، لأنه خلال عمله كصحافي لابد من أن يكون شهد ما يشبهها أو يقترب منها بدرجة إلى حد التطابق.

□□□

القصص التي كنت شاهدا عليها ووثقتها بالنشر والالتقاء بأصحابها لا أكاد أتذكر معظمها كون العمل اليومي ينسخ ما قبله بشكل مسارع، ولكن أتذكر أغربها، ومما لا أنسى قصة الرجل الذي اشترى في الستينيات أرضا بـ 400 دينار بعد أن خدعه مجموعة من أصدقائه وأوهموه بأن الحكومة ستقوم بتثمينها بعد أعوام ولكن ولأنهم مستعجلون وبحاجة للمبلغ يريدون بيعها اليوم بهذا السعر الزهيد، فأراد أن يغتنم الفرصة واشترى الأرض منهم بذلك المبلغ الذي كان يساوي يومها أكثر من 40 ألف دينار، واكتشف بعد عام أن تلك الأرض التي اشتراها خارج مخططات البلدية، وتوفي الرجل مديونا، وبعد 40 عاما عرضت أرضه للبيع بـ 80 مليون دينار كويتي، وحصل على المبلغ وريثه الوحيد الذي كان يعمل في العام 2006 مدرسا لا يملك سوى راتبه.

□□□

القصة الثانية التي لا أنساها لقائي بأحد فرسان المناخ والذي كان أيام عز المناخ «يلعب بالملايين لعب» كما وصف نفسه، وكيف انه كان يملك طائرة خاصة لها موقف خاص ومحدد في مطار الكويت، وعندما التقيته 1998 كان يعمل موظفا في المطار براتب 600 دينار ومن بين مهامه مراقبة مواقف الطائرات الخاصة ومن بينها الموقف الذي كان موقف طائرته الخاصة، وأبلغني كيف أنه خسر كل الملايين في غمضة عين وعاد موظفا في المطار كما بدأ أول مرة.

□□□

أعضاء مجلس الأمة، ومنذ سنوات، ليس هذا المجلس بل منذ عدة مجالس سابقة، وهم يطالبون بضرورة وجود تشريع واضح لتجريم بيع قطع غيار السيارات المقلدة، بل وتغليظ العقوبة، فلا يعقل ان تكون العقوبة غلقا إداريا أو غرامة مالية تدفع وبعدها يعود المحل الذي يبيع قطع الغيار المقلدة للعمل، بل يجب تغليظ العقوبة لتصل الى السجن وغلق المحل وسحب ترخيصه نهائيا، ذلك ان استعمال قطع غيار السيارات المقلدة قد يودي بحياة أبرياء، وهنا يجب على الحكومة ألا تصمت عن هذا الأمر.

□□□

نحن لدينا مجموعة قوانين متكاملة نستطيع لم أنس أن أسأله كيف أنه لم «ينجلط» وهو يخسر الملايين في أقل من 15 يوما التي انهار سوق المناخ بأكمله خلالها، وكانت إجابته باختصار «الصلاة».

□□□

أغرب تلك الحوادث التي أتذكرها لقائي بمواطن تم قيده متوفيا في الأوراق الحكومية، ورفع قضية ضد نفسه ليثبت أنه حي وأن خطأ ما حدث في الأوراق الرسمية أدى إلى تسجيله متوفى، المهم أن الرجل قضى بين أروقة المحاكم نحو العام، بعدها صدر حكم بإعادة قيده قانونا في الأوراق الرسمية إلى سجلات الأحياء، ولكن وبعد حصوله على الحكم الذي أعاده «رسميا» إلى عالم الأحياء بـ 24 ساعة، توفي بحادث مروري مروع، المثير في الأمر أنه في سيارته كان هناك 3 أشخاص غيره لم يصب أي منهم بأذى وحده الذي أصيب إصابات بالغة أدت إلى وفاته فورا.

سلطنة حرف

gstmb123@hotmail..com
طارق بورسلي

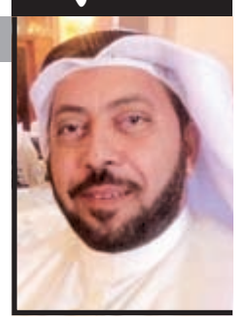

وتوقفت ساعة.. الغش

ما أبلغني به أحد الأصدقاء المختصين والعاملين في تحقيق الحرائق بالإدارة العامة للإطفاء بأن معظم حرائق السيارات التي تشهدها البلاد سببها الرئيسي تماس كهربائي، اما السبب المؤدي الى التماس الكهربائي فهو ان قطع الغيار المستخدمة في السيارات المحترقة كانت قطعا مقلدة، وليست أصلية.

□□□

قضية قطع الغيار المقلدة التي تملأ بعض المحلات قضية نادرا ما تُبحث، وللأمانة فإنه في تصوري أن قطع الغيار المقلدة لا تتسبب في حريق السيارة فقط، والتي ينجو منها قائدها بالترجل منها حالما رؤيته الأدخنة تتصاعد، ولكن المصيبة ان تلك القطع المقلدة قد تؤدي الى حوادث مميتة، مثلا نفرض ان شخصا ما استخدم قطع غيار مقلدة لدائرة فرامل سيارته، أو حتى «سفايف»، من يضمن ان تلك القطع لا تؤدي الى حادث مميت ربما لا يعلم أحد سببه الرئيسي؟!

□□□

وأذكر أنني حضرت محاضرة لأحد المختصين ويعمل خبيرا في شركة سيارات كبرى، ولا أنسى جملته عندما قال محذرا من قطع غيار السيارات المقلدة: «عندما تشتري ساعة مقلدة فأقصى ما سيحدث ان الساعة ستتوقف وينتهي الأمر، اما اذا اشتريت قطع غيار فرامل مقلدة لسيارتك فالنتيجة حتما ستكون مميتة».

□□□

أعضاء مجلس الأمة، ومنذ سنوات، ليس هذا المجلس بل منذ عدة مجالس سابقة، وهم يطالبون بضرورة وجود تشريع واضح لتجريم بيع قطع غيار السيارات المقلدة، بل وتغليظ العقوبة، فلا يعقل ان تكون العقوبة غلقا إداريا أو غرامة مالية تدفع وبعدها يعود المحل الذي يبيع قطع الغيار المقلدة للعمل، بل يجب تغليظ العقوبة لتصل الى السجن وغلق المحل وسحب ترخيصه نهائيا، ذلك ان استعمال قطع غيار السيارات المقلدة قد يودي بحياة أبرياء، وهنا يجب على الحكومة ألا تصمت عن هذا الأمر.

□□□

نحن لدينا مجموعة قوانين متكاملة نستطيع معها ان نواجه هذا الغش التجاري القاتل، قوانين يمكن ان توقف تدفق قطع الغيار المقلدة، بل والماركات المقلدة الى السوق المحلية، ولكن المشكلة- وكما يوضحها مختصون ومطلعون- تكمن في عدم وجود تنسيق مشترك بين الجهات، فكل جهة تعمل بقانونها في واد عن الجهات الأخرى، فمثلا يوجد لدينا عدد من القوانين منها قانون يمنع الغش، وآخر يحمي الوكالات، وقانون الجمارك وقانون صحي وقانون جودة ومواصفات ومقاييس، ولكن كلها لا تمنع دخول هذه المنتجات، لأن كل جهة تطبق القانون الذي يخص جهة عملها، دون تنسيق فيما بينها، ويفترض على كل تلك الجهات (التجارة والبلدية والصحة والجمارك) ان تشكل هيئة مشتركة تجتمع لتطبق منظومة القوانين، وان يتم تفعيل تلك اللجنة بشكل يمنحها صلاحيات واسعة بموجب القوانين الموجودة حاليا، وهذا الأمر سيمنع دخول المنتجات المقلدة أيا كانت سواء ماركات مقلدة أو قطع غيار مقلدة أو نحوها من الدخول الى السوق المحلية.

حقيقة

ليلى الشافعي

لماذا هذا الشوق؟

مكة مهوى الأنفس، ومعقد القلوب، ومهفى الأرواح، ومراح الأجساد! مكة المكرمة التي كرمها الله بنور البيت الحرام يشع في أرجائها، وبأضواء الكعبة المشرفة تتلألأ في قلوب زوارها، وبدعاء إبراهيم الخليل عليه السلام يتلى ضمن القرآن (رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات)، (ربنا اني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوي اليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون).

مكة المكرمة ذلك البلد الذي تهفو اليه الأرواح، وتمتلئ القلوب بشوق غامض اليه، يدفعه دفعا الى زيارته والطواف بكعبته والشرب من مائه المبارك، الشافي من أدواء النفس وأعراض الجسد، فلماذا كل هذا؟ ولماذا أشعر بهذا الشوق الغامض اليه؟ ولماذا كانت هذه اللهفة الى زيارته؟

أتأمل الأفواج الضخمة التي تموج في مكة وتتنقل في أرجائها وأقول في نفسي ترى هل كل هؤلاء سواء في توقهم وشوقهم الى مكة المكرمة؟ أم انهم مختلفون؟ ولم استطع ان أخرج من تأملاتي بإجابة شافية، فسقطت في بحر من الحيرة، لكن ابن الجوزي أخرجني من حيرتي تلك بإجابته عن هذا السؤال في كتابه: «مثير العزم الساكن الى أشرف الأماكن» بتحقيق مرزوق علي ابراهيم 99/1 حيث قال: التائقون الى مكة على ستة أقسام، القسم الأول: من تكون هي وطنا له فيخرج عنها فيتوق الى وطنه، والثاني: من يذوق في تردده اليها حلاوة ربح الدنيا فذاك يتوق الى ربحه لا إليها، لكنها لما كانت سببا في هذا الربح تاق اليها، والثالث: من يحب النزهة والفرجة ويرى ما يحبه، في طريقها، فينسى كل شدة يلقاها بسبب اللذة التي يجدها وتخدعه نفسه انها تحب الحج، وهي انما تحب الراحة والنزهة، والرابع: من تبطن نفسه الرياء وتخفيه عنه حتى لا يكاد يحس به وذلك بسبب حبها لقول الناس قد حج فلان، وحبها لأن يلقبه الناس بلقب الحاج فهي تتوق الى ذلك وتخدعه بحب الحج، وهذا من دقائق الغرور فيجب الحذر منه، والقسم الخامس: من يعلم فضل الحج فيتوق الى ثواب الله عز وجل لأن مضاعفة الثواب في تلك الأماكن تزيد على غيرها، وهذا هو المؤمن، والقسم السادس: توقان عام، ليس له سبب من الأسباب السابقة إلا ان فيه شائبة من القسم الخامس الذي هو صفة المؤمن، وهو ان أقواما يتوقون الى مكة ويجدون سبب ذلك التوقان - قلقا - في أنفسهم لا يبعث عليه شيء في نفسه فيوجب ذلك القلق. وهذا هو السر الغامض في الشوق الى مكة والذي يحتاج الى كشف.